العمل على إصلاح تنظيم الإعلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا : تنظيم مهنة الصحفيين

بيان ورشة العمل المنعقدة بتونس يومي 6 و7 مارس (آذار) 2015

نحن الخبراء المشاركون من الأردن وتونس والجزائر ولبنان وليبيا ومصر والمغرب واليمن، بدعوة من "الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان" و"مركز القانون والديمقراطية" و"منظمة دعم وسائل الإعلام" وجمعية "يقظة من أجل الديمقراطية والدولة المدنية"، في ورشة العمل المنعقدة بتونس، يومي 6 و7 مارس (آذار) 2015 ، وموضوعها :"العمل على إصلاح تنظيم الإعلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا : تنظيم مهنة الصحفيين" :

إذ نلاحظ أنّ لبلدان المنطقة أوجُهَ تشابُه من حيث البيئة التشريعية لتنظيم مهنة الصحفيين، إلى جانب أوجه اختلاف في ما يتعلّق بالبيئة التشريعية وكيفية تنفيذ القواعد القانونية،

وإذ نعبّر عن انشغالنا بأنّه على الرّغم من الإصلاحات القانونية التي شهدتها بعض بلدان المنطقة خلال السنوات الأخيرة، فإنّ الإطار القانوني لتنظيم مهنة الصحفيين ما يزال يمثّل معضلة في العديد من بلدان المنطقة وأنّ الأنظمة التي وُضِعت لإحكام القبضة السياسية على المهنة ما تزال قائمة في معظم البلدان،

وإذ نؤكّد على أهميّة فهم الأسباب الكامنة وراء وضع أشكال القواعد التنظيمية المقيِّدة للعمل الصحفي التي نجدها في العالم العربي وصلتها بتنظيم الإعلام المكتوب، وعلى حقيقة أنّ أقلّية ضئيلة من بلدان العالم تفرض مثل هذه القواعد

وإذ نعي التحوّلات العميقة التي شهدها مجالا الإعلام والصحافة، ومنها على وجه التحديد التطوّر المتسارع لتقنيات الإعلام والاتصال، والحاجة إلى مراجعة عميقة للأطر التنظيمية القائمة، بما يأخذ بالاعتبار العامِلِين في قطاعي السمعي والبصري والإعلام الرّقمي،

وإذ نؤكّد من جديد على أنّ حريّة التعبير تحمي كلاّ من المتحدّث والمتلقّي، ونقرّ أنّ المهمّة الأولى للصحفيين ووسائل الإعلام إنّما هي خدمة احتياجات الجمهور الإعلامية ومصالحه،

وإذ نشدّد على الحاجة إلى الحدّ، قدر الإمكان، من فرص التحكّم الحكومي في وسائل الإعلام والصحفيين وهي فرص تتيحها الأطر التنظيمية القائمة في معظم بلدان المنطقة،

وإذ نقرّ بأنّ القواعد السارية في معظم بلدان المنطقة تضع عراقيل تَحُول دون وصول الشباب إلى العمل الصحفي، في حين ينبغي تشجيع هؤلاء الشباب على مزاولة أنشطة تعبيرية،

وإذ نرحّب بحقيقة أنّ معظم بلدان المنطقة قد انضمّت إلى العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ونسجّل أنّ البلدان الأخرى ملزمة بضمانات حرية التعبير المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

فإنّنا نعتمد البيان التالي بشأن "العمل على إصلاح تنظيم الإعلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا : تنظيم مهنة الصحفيين"، وفقا للمعايير الدولية الملزمة لحكومات المنطقة :

1. ليس للحكومات أن تقرّر من هو الصحفي ومن هو غير الصحفي.

2. إنّ الحق في حرية التعبير، كما يكفله القانون الدولي وتكفله دساتير البلدان في المنطقة، يشمل الحق في مزاولة العمل الصحفي و ينبغي ألاّ توجد قيود رسمية أو قانونية على من يمكن له مزاولة العمل الصحفي. وبهذا المعنى، فإنّ الصحافة تختلف عن المهن الأخرى باعتبار أنّ جوهر العمل الصحفي حقّ أساسي من حقوق الإنسان،

3. ليس لاتحادات الصحفيين ونقاباتهم أن تقوم بدور الحارس على بوّابة الدخول إلى المهنة، بل إنّ دورها بالأحرى هو حماية حقوق منتسبيها والنهوض بها، إلى جانب دورها في الارتقاء بحرية التعبير والمعايير المهنية والأخلاقية،

4. للصحفي الحق في أن يختار بكلّ حريّة المنظمة أو الاتحاد أو النقابة التي يرغب في الانتساب إليها، وليس للقانون أو لصاحب المنشأة الإعلامية أن يفرض على الصحفي أيّ شروط إلزامية أو قسرية للانتساب إلى منظمة أو اتحاد أو نقابة بعينها،

5. إنّ تقديم التمويل العامّ وغيره من الخدمات للمنظمات أو الاتحادات أو النقابات الصحفية، وللصحفيين والمؤسسات الإعلامية، قد يمثّل شكلا خطيرا جدّا من التدخّل السياسي، وإنّ مثل هذا الدعم وهذه الخدمات لا ينبغي تقديمها ما لم يتمّ ذلك على نحو يكفل التوقي من التدخّل، وما لم يتم الالتزام بمعايير النزاهة والشفّافية والمساءلة،

6. للصحفيين الحق في عدم الكشف عن مصادر معلوماتهم السريّة وهذا الحق ينبغي أن يجريَ احترامه من قبل الأمنيين وغيرهم من المسؤولين، وإنّ هذا الحقّ لا يمكن التنازل عنه إلاّ بأمر من المحكمة وبما تقتضيه حماية مصلحة عامّة متأكّدة،

7. ينبغي ألاّ تُستخدَم أنظمة إسناد البطاقة المهنية أو بطاقة الصحفي لغرض التحكّم في مزاولة المهنة، وينبغي أن تُشرف على هذه الأنظمة هيئات مستقلة عن الحكومة وأن تَجريَ إدارتُها على نحو نزيه وشفّاف،

8. إنّ أنظمة إسناد بطاقة الاعتماد للصحفيين لبعض الأماكن أو التظاهرات (على غرار الفرق الصحفية البرلمانية...) لا ينبغي أن تُفرضَ إلاّ لغرض ضمان ولوج الصحفيين إلى أماكن ذات طاقة استيعاب محدودة، وينبغي أن تُشرف على هذه الأنظمة هيئات مستقلة عن الحكومة وأن تَجريَ إدارتُها على نحو نزيه وشفّاف،

9. إنّ المجموعة الدولية والجهات المحلية ذات المصلحة مدعوّة إلى بذل المزيد من الجهد لإشاعة المعايير الدولية المتعلقة بحرية التعبير وحرية التنظم في العالم العربي، وهي أيضا مدعوّة إلى إذكاء الوعي بالفوائد التي تتأتّى من احترام هذه الحقوق، من حوكمة رشيدة وأمن متزايد ونموّ اقتصادي وتنمية مستدامة.